

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين والثمانية والأربعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٥

الرئيس: السيد هشام بدر..... (مصر)



الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أصحاب السعادة، سيادة الوزيرة، السفراء الموقرون، أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٤٨ لمؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفتنا الموقرة لهذا اليوم، صاحبة السعادة الدكتورة ديبو موني، وزيرة خارجية بنغلاديش. وإن رغبة الدكتورة موني في التحدث إلى المؤتمر للمرة الثالثة منذ توليها هذا المنصب للدليل واضح على الأهمية التي تُنيطها بعمل هذه الهيئة الموقرة.

وقبل أن أتشرف بدعوة الدكتورة موني، أود أن أقول إنه يسرني جداً أن أرحب بك هنا في المؤتمر. فكما تعلمين، كان والدي، رحمه الله، سفيراً في داكا، ببنغلاديش، وقد تمتعنا هناك ببعض من أفضل سنوات حياتنا، وكان يطيب لوالدي أن يتحدث عن ذكرياته، وأنا لا أزال أتذكر منزلنا هناك والشعب الطيب جداً. ولذا، فإن من بالغ السرور أن تكون الوزيرة التي أرحب بها هنا في المؤتمر وزيرة بلدي الثاني، بنغلاديش. وأعطي الكلمة الآن للدكتورة موني.

السيدة موني (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، يُسعدني أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى. واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ مصر، البلد الصديق جداً لبنغلاديش، على توليكم رئاسة هذا المؤتمر. وأشكر أيضاً الأمين العام للمؤتمر لما يبذله من جهود في النهوض بعمل الهيئة العالمية المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض على نزع السلاح.

لقد شهدنا في الآونة الأخيرة تغيرات جارفة في أنحاء كبيرة من العالم. وأخذت الشعوب تعبر عن تطلعها إلى الديمقراطية. غير أن الصعوبات الاقتصادية المستمرة تحد من هذا التفاؤل. ولما كان العالم يشعر بالفزع إزاء احتمال الوقوع الفجائي في الركود، فإن الصراع الاجتماعي يتزايد والصعوبات الاقتصادية أخذت تقوّض مكاسب التنمية. ويسير العالم نحو كارثة مناخية ما لم يتم اتخاذ وتنفيذ قرارات جريئة. وفي خضم هذه الحيشانات وهذه التحولات البيئية، يبدو نزع السلاح وكأنه جزيرة منعزلة أروع الانعزال، وهادئة وغير متأثرة. ولا اعتقد أن هذا الانعزال أو الهدوء علامة جيدة. فالتغيرات تكون دائماً مصحوبة بعدم اليقين، وإذا لم يتم تدبرها التدبر المناسب، فإنها قد تؤدي إلى اضطراب وانعدام للأمن يُحتمل أن يؤثرنا فينا جميعاً.

عندما ننظر حول العالم، نرى الدول منهمكة في توسيع ترساناتها بالمزيد والمزيد من الأسلحة الفتاكة، وإنفاق مليارات الدولارات لإنتاج وتحسين أسلحة الدمار الشامل وقدرات إيصال هذه الأسلحة. وفي بيئة تمر فيها الكثير من المجتمعات بفترة من الاضطراب وعدم اليقين، فإن انعدام الأمن الذي تولده هذه البيئة يمكن أن يتفاقم في الواقع من جراء انتشار الأسلحة ونقلها.

فلا يمكن، بالتالي، أن نقبل أن تُعطى الأولوية الأولى لجدول الأعمال الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي وحده وأن يُعطى جدول أعمال نزع السلاح أولوية أدنى. والواقع أن جدول الأعمال مترابطان. وإن وقت تحقيق تقدم على جبهة نزع السلاح يتسم، بالتالي، بالأهمية أكثر من أي وقت مضى. وللأسف، فإن مؤتمر نزع السلاح، الذي ينبغي أن يحدث فيه ذلك، لم يستيقظ بعد من سباته الشتوي الطويل ليستأنف العمل الموضوعي.

إن تحقيق أهداف نزع السلاح يعني إنقاذ الملايين من الأرواح، وتحرير موارد قيّمة للتصدي للاحتياجات الإنمائية الملحة، وضمان بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب. فلا يمكننا، بالتالي، أن نتخلى عن مهمتنا المتمثلة في السعي لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتتطوي هذه المهمة الشاقة على اعتبارات تتعلق بالسلطة والأمن على أعلى مستوى سياسي في الدول. وفي هذا الصدد، إن بنغلاديش، بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، ملتزمة بالقيام بدورها.

إننا نسعى، منذ استقلالنا، إلى تحقيق هدي نزع السلاح وعدم الانتشار. ويتمثل أحد المبادئ الأساسية لسياسة دولتنا في تعزيز الأمن والسلم الدوليين. ونحن ملتزمون، دستورياً، بتزع السلاح العام والكامل. وعملاً بهذا الالتزام، دأبت بنغلاديش، بوصفها دولة محبة للسلام، على الدعوة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وقد كنا من بين البلدان الرائدة التي انضمت في جنوب آسيا إلى جميع المعاهدات الرئيسية المتعددة الأطراف الخاصة بتزع السلاح، ومنها معاهدة عدم الانتشار، والمعاهدة الخاصة بالأسلحة الكيميائية، والمعاهدة الخاصة بالأسلحة البيولوجية، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد لقيت مساهمات بنغلاديش في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال مشاركتها في جهود الأمم المتحدة لإحلال السلم وتعزيز السلم التقدير على نطاق واسع. ونحن لسنا دولة حائزة للأسلحة النووية ولا دولة منتجة للأسلحة. ولا ننوي احتياز أسلحة دمار شامل. إلا أننا سنتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة إذا ما نشبت حرب نووية في أي جزء من أجزاء العالم.

إننا ندرك أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة لإيجاد عالم مسالم وأمون. وإلى أن يتحقق ذلك، فإن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية حقاً مشروعاً في تلقي ضمانات أمنية من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويمكن أن يشكل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والانضمام إلى بروتوكولاتها خطوات مؤقتة مفيدة نحو تأمين ضمانات أمنية سلبية. ونحن ندعم هذه المبادرات مبدئياً. وعلينا أن نتذكر أن استخدام الأسلحة النووية ضد أي بلد يعتبر مشكلة ذات طابع عالمي، لا إقليمي. وتواصل بنغلاديش، بالتالي، التشديد على ضرورة بدء مفاوضات بشأن صك عالمي غير مشروط ومُلزم قانونياً بشأن الحصول على ضمانات أمنية سلبية، بوصف ذلك مسألة ذات أولوية.

وفي إطار السعي إلى تنفيذ جدول الأعمال العالمي لتزع السلاح، نرى أن من المفيد بدء مفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية يمكن التحقق منها دولياً وفعالياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية، تشمل المخزونات القائمة. ونعتقد، شأننا شأن الكثير جداً من الدول، أن هذه المفاوضات يجب أن تجري في مؤتمر نزع السلاح لكونها ستشمل جميع الدول ذات القدرات النووية.

وتؤيد بنغلاديش الرأي القائل إن الفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية وتناشد الدول الرئيسية التي تغزو الفضاء أن تتجنب قيام سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونعتقد أنه ينبغي للمؤتمر أن يحقق نجاحاً في هذا المجال ذي الأهمية الحاسمة استناداً إلى العمل البناء الذي تم حتى الآن.

وتؤيد بنغلاديش بقوة النهج المتعدد الأطراف إزاء نزع السلاح وعدم الانتشار. ويتعين على المؤتمر، بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض على نزع السلاح، أن يواصل تعزيز شرعيته ومصداقيته بالخروج من مأزقه الراهن والشروع في العمل الموضوعي. ونعتقد اعتقاداً راسخاً باستمرار اتسامه بالأهمية. كما نعتقد أن قضايا نزع السلاح النووي ينبغي أن يتم التفاوض بشأنها في هذا المؤتمر لأنه الهيئة الوحيدة التي تضم في عضويتها جميع الدول ذات القدرات النووية، بدلاً من البحث عن ترتيبات بديلة.

إننا نقدر العمل الذي يقوم به المجلس الاستشاري للأمين العام المعني بمسائل نزع السلاح بشأن إمكانية إنشاء فريق من الأشخاص البارزين، بغية الخروج من الطريق المسدود وإعادة تنشيط المؤتمر. وهذه المبادرة تأتي في حينها، لا سيما وأن الأمين العام للأمم المتحدة قد أعلن هذه السنة سنة المنع. ومن المؤكد أن للمؤتمر دوراً يضطلع به في هذا الشأن، لأنه يملك قطعة رئيسية من أحجية المنع. ويجب على المؤتمر، بالتالي، أن يضاعف جهوده لتسوية الخلافات وبدء العمل الموضوعي دون إبطاء. وفي هذا السياق، سيشكل قيام تفاهم على المستوى السياسي السبيل للخروج من الورطة. ونحن دائماً على استعداد للمساعدة في هذه العملية على أي نحو ممكن.

السيد الرئيس، يجب أن نسلّم بضرورة جعل المؤتمر أكثر إصغاءً للأصوات العالمية المناهية بترع السلاح من خلال إيجاد حيز أكبر لمشاركة جهات أخرى صاحبة مصلحة في هذا المجال. وإننا نلاحظ باهتمام النداء الذي يدعو إلى التحرك نحو إخلاء العالم تماماً من الأسلحة النووية، بإزالة جميع الأسلحة النووية في العالم على مراحل وبشكل يمكن التحقق منه.

وتأمل بنغلاديش أن يواصل المجتمع الدولي لتزع السلاح عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باتباع نهج متوازن. ونتطلع إلى المشاركة في الاجتماعات التحضيرية المفضية إلى مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥. ونعتقد أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية بموجب الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن يساعد على التصدي للتحديات الرئيسية القائمة في مجال التنمية. وفي هذا الصدد، تعمل بنغلاديش، بمساعدة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها الدقيق، على الاستخدام المدني والسلمي للتكنولوجيا النووية، وخاصة في قطاعات الزراعة والطاقة والصحة.

وكانت بنغلاديش الدولة الأولى من دول جنوب آسيا المدرجة في المرفق الثاني التي انضمت إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويتسم انضمام جميع دول العالم إلى هذه المعاهدة ودخولها حيز النفاذ في موعد مبكر بالأهمية في تحقيق هدفنا المتمثل في إيجاد عالم

خال من الأسلحة النووية. وقد أصبحت بنغلاديش مؤخراً جزءاً من نظام التحقق الخاص بتلك المعاهدة، وذلك بتشغيل محطة فرعية لكشف الاهتزازات في الجزء الجنوبي من البلد في إطار نظام الرصد الدولي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويجب ألا تغيب عن جدول الأعمال العالمي لتزع السلاح أخطار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ففي الوقت الذي نعمل فيه على الإزالة الكاملة لجميع أسلحة الدمار الشامل، علينا أن نواصل جهودنا لوقف تكاثر الأسلحة التقليدية. وفي هذا السياق، تتابع بنغلاديش، باهتمام، الجهود الجارية لعقد معاهدة بشأن تجارة الأسلحة. وإن بنغلاديش، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية أوتاوا، تدعو إلى وضع حد لاستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد غير الإنساني وغير المسموح به.

وأود أن أهي بياني بفكرة تتجاوز بعض الشيء نطاق المؤتمر، لكنها ذات أهمية في سياق تعزيز السلم العالمي. فعندما ننظر إلى التطورات العالمية، من الواضح أن ثمة حاجة إلى تحول نموذجي في الحوار الدولي حول السلم والتنمية بغية التصدي للتحديات العالمية الناشئة في القرن الحادي والعشرين. وقد قامت رئيسة وزراء بلدنا الموقرة، الشيخة حسينة، ووضعة هذا الأمر في اعتبارها، بعرض "نموذج لتمكين الشعب والتنمية المتمحورة حول السلم" في الكلمة التي ألقته في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي. ويؤكد هذا النموذج المتعدد الأبعاد على الحاجة إلى تعزيز العدالة والمساواة الاجتماعية وإطلاق الطاقات البشرية لكل فرد من الأفراد في عالم يسوده السلام. وتتطلع بنغلاديش إلى أن يشارك المجتمع الدولي مشاركة أوسع في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً. أود أن أشكر وزيرة خارجية بنغلاديش على بياها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئيس. والآن اسمحوا لي بتعليق الجلسة للحظة لأرافق الوزيرة وهي تخرج من القاعة.

عُلمت الجلسة الساعة ١٥/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٦/٠٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل يريد أي وفد آخر تناول الكلمة؟ حسناً، بما أنه لا أحد من الوفود يرغب في ذلك، فإني أعلن اختتام جلستنا لهذا اليوم.

وستُعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الثلاثاء في ٢٨ شباط/فبراير الساعة العاشرة صباحاً، وهي جلسة عامة مهمة. وسنستمع فيها إلى كلمات تلقيها شخصيات من كازاخستان والأردن وجمهورية إيران الإسلامية وماليزيا وكوستاريكا وقيرغيزستان واليابان وجمهورية كوريا واندونيسيا. ولذا فإني متأكد من أنكم ستحضرون هذه الجلسة يوم الثلاثاء. رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.